

مجتهد مسوغ له الاجتهاد ما علمت من الشرع ذمه عليه وكان صلى الله عليه وسلم يحب ما خفف عن أمته انتهى.

نقول هذا إقناعاً لمن يهوله أمر التنقيح ويزعم أن الحكم بجوازه شيء نكر مع أن أمامه من الأفاضل ممن تكبرهم من قال بجوازه لا بل من صححه ورجحه أما نحن فإننا نرى الرجوع في مسأله إلى سنة السلف والأئمة في مثلها كما أوضحناه وبالله التوفيق.

ما يعمل المفتي إذا فحص أقوال الأئمة

ذكر أبو عمر محمد بن يوسف الكندي في كتاب القضاة الذين ولوا قضاء مصر في تولية قضاء مصر لإبراهيم بن الجراح سنة ٣٠٤ ما مثاله: عن عمر بن خالد قال: ما صحبت أحداً من القضاة كإبراهيم بن الجراح كنت إذا علمت له اخضر قرأته عليه أقام عنده ما شاء الله أن يقيم ويرى فيه رأيه فإذا أراد أن يقضي به دفعه لي لأنشئ منه سجلاً فأجد في ظهره قال أبو حنيفة كذا وفي سطر قال ابن ليلي كذا وفي سطر آخر قال أبو يوسف كذا وقال مالك كذا ثم أجد على سطر منها علامة له كالخطة فاعلم أن اختياره وقع على ذلك القول فأنشئ المسجل عليه انتهى وهكذا حق المفتي أن ينظر في الواقعة إلى أقوال الأئمة ويفحصها وينعم النظر حتى إذا استبان له قوة أحدها توكل على الله تعالى وأفتى به والأئمة بأجمعهم لم يغادروا في النوازل بذل الواسع حتى اجتمع من أقوالهم الكثير الطيب ووجد فيه الأمثل فالأمثل وأعني بالنوازل ما تجدد على عهدهم وأما المأثور فما كان عن الصحب رضوان الله عنهم فكذلك يتخير فيه الأمثل وما كان عن الحضرة النبوية فهناك فصل الخطاب والله الموفق.

تنمة الآداب في هذا الباب

نختم هذا البحث الجليل بما جاء في الإقناع وشرحه في كتاب القضاة والفتيا مما لم نذكره قبل وعبارته مع شرحه.

يحرم الحكم والفتيا بقول أو وجه من غير نظر في الترجيح إجماعاً.
ويجب أن يعمل بموجب اعتقاده فيما له وعليه إجماعاً قاله الشيخ.
وينبغي أن يكون بصيراً بمكر الناس وخداعهم حذراً مما يصورونه في سؤالهم لئلا يوقعوه في المكروه.

ويحرم تساهل مفتٍ وتقليد معروف به (قال الشيخ): لا يجوز استفتاء إلا من يفتي بعلم أو عدل:

وينزّم المفتي تكرير النظر عند تكرار الواقعة وإن حدث ما لا قول فيه تكلم فيه حاكم ومجتهد ومفت.

وينبغي للمفتي أن يشاور من عنده مما يثق بعلمه إلا أن يكون في ذلك إفشاء سر السائل أو تعريضه للأذى أو مفسدة لبعض الحاضرين فيخفيه إزالة لذلك.

ولا ينزّم جواب ما لا يحسنه السائل لقول علي - كنا في البخاري - حدثوا الناس بما يعرفون أتريدون أن يكذب الله ورسوله وفي مقدمة مسلم عن ابن مسعود: ما أنت بمحدث

قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان فتنة لبعضهم.

ولا ينزّم جواب ما لا نفع فيه لخبر أحمد عن ابن عباس أنه قال قال عن الصحابة ما كانوا يسألون إلا عما ينفعهم.

وللمفتي قبول هدية لكن لا ليفتيه بما يريد به غيره وإلا حرم قبولها.

وللمفتي رد الفتيا إن خاف غائلتها أو كان في البلد مني قوم مقامه وإلا لم يجوز له ردها
لتعينها عليه (والتعليم كذلك).

ومن قوي عنده مذهب غير إمامه لظهور الدليل مع أفق به وأعلم السائل.

ويجوز للمفتي العدول عن جواب المسؤل عنه إلى ما هو أنفع للسائل.

وللمفتي أن يدلله على عوض ما منعه عنه وأن ينبهه على ما يجب الاحتراز عنه لأن ذلك
من قبيل الهدية لدفع المضار.

وإذا كان الحكم مستغرباً وطأ قبله ما هو كالمقدمة له.

وله الحلف على ثبوت الحكم أحياناً لآية قل أي وأبي أنه الحق وآية فورب السماء
والأرض أنه لحق مثل ما أنكم تنطقون والسنة بذلك كثيرة.

وله أن يكذ لك مع جواب من تقدمه بالفتيا إذا علم صواب جوابه فيقول: جوابي كذلك
والجواب صحيح وبه أقول.

وإذا مثل المفتي عن شرط واقف لم يفت بالزم العمل به حتى يعلم هل الشرط معنول به
في الشرع أو من الشروط التي لا تحل مثل أن يشرط أن يصلي الصلوات في التربة
المدفون بها الواقف ويدع المسجد أو يشعل بها قنديلاً أو سرجاً لأن ذلك محرم كما تقدم
(لصاحب الإقناع) في الجنائز.

ولا يجوز إطلاقه في الفتيا في اسم مشترك إجماعاً بل عليه التفصيل في الجواب، فلو سئل
المفتي هل له الأكل في رمضان بعد طلوع الفجر فلا بد أن يقول: يجوز بعد الفجر الأول
لا الثاني. وأرسل الإمام أبو حنيفة إلى أبي يوسف يسأله عن دفع ثوباً إلى قصار فقصره
وجحدته هل له أجره إن عاد وسلمه إلى ربه وقال أبو يوسف نعم أو لا أخطأ ففطن أبو

يوسف وقال إن قصره قبل جحوده فله الأجرة لأنه قصره لربه أو قصره بعد جحوده لا أجرة له لأنه قصره لنفسه. (وسأل) أبو الطيب الطبري قوماً من أصحابه عن بيع رطل تمر برطل تمر فقالوا يجوز فخطأهم فقالوا لا فخطأهم فقال: إن تساوى كَيْلاً جاز. فهذا يوضح خطأهم المطلق في كل ما يحتل التفصيل.

ولا يجوز للمستفي ولا لغيره تتبع الحيل الخرمة والمكروهة ولا تتبع الرخص لمن أراد نفعه، فإن تتبع ذلك فسق وحرم استفتاؤه، وإن حسن قصد المفتي في حيلة جائزة لا شبهة فيها ولا مفسدة لتخلص المستفي بها من حرج جاز.

وللمستفي العمل بخط المفتي وإن لم يسمع الفتوى من لفظ إذا عرف أنه خطه.

وحقيق بالمفتي أن يكثر من هذا الدعاء النبوي اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون اهدي لما اختلف فيه من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم.

هذا ما يسر المولى بفضله جمع من عدة مصنفات، كما يظهر في المزو إليها في الأصل أو التعليقات، والمقام جدير بالعناية، لذوي الدراية، والله ولي الهداية.

دمشق:

جمال الدين القاسمي

أوغست كونت وفلسفته

تمهيد

نبغ في فرنسا بعد نقض الأوضاع القديمة كثيرون من المفكرين الذين بحثوا في نظريات الاجتماع وفي طبيعة هؤلاء النابغين الفينسوف أغست كونت. وقد اختلف الباحثون في مذهبه على مركزه الفلسفي فوضع قوم بين دمتر وفوريه وقالوا بوحدة آرائهم مع